

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٠ فبراير ١٩٥٠

الخلاف بين المجلس الملي والبطريرك:

اقترح بحرم أعضاء المجلس الملي استمرار المجالس الفرعية في مزاولة أعمالها

التعاون بينهم وبين نيافة مطران
الاقليم . ولما كان المطران بحكم رياسته
الدينية هو الرئيس الدائم للمجلس
الملي الابتدائي ، فقد رضى ان يدعو
المجلس الى الانعقاد ثم اصدر حرماً على
أعضائه ، وتعطلت بذلك أعمال المجلس
فترة من الزمن
وقد حاول المجلس الملي العام في
ذلك الوقت ، العمل على إزالة أسباب
الخلاف بين أعضاء المجلس الملي
الفرعي والمطران ، فبات جهوده
بالفشل وعندئذ توسط المجلس الملي
العام لدى البطريرك بصفتة الرئيس
الديني للمطران ويسمى من سعادة
توفيق باشا دوس وقد كان في ذلك
الحين عضواً بالمجلس الملي قبل البطريرك
الوساطة واصدر امره بالغاء قرار
الحرم الذي كان قد صدر من المطران
فعاد أعضاء المجلس الملي الى عملهم
والتزم المطران بتنفيذ قرار البطريرك
استمرار المجالس الفرعية في أعمالها
على ان هناك امراً الى جانب عظيم
من الاهمية ، فانه يوجد في مصر
والاقليم واحد وعشرون مجلساً ملياً
فرعياً ، يباشر كل منها بعض
الاختصاصات المخولة للمجلس الملي
العام في حدود الاقليم الذي يعمل فيه
وقد استمرت هذه المجالس في مباشره
أعمالها ، فمعدت جلساتها يوم الجمعة
على ان هناك امراً الى جانب عظيم
المفروضة عليها ، ومنها المجلس الملي
الفرعي في القاهرة .

لجنة المستشارين

ولم تجتمع لجنة المستشارين في
مجلس الدولة أمس كما كان مقرراً
ولهذا ارجىء البت في الخلاف القائم
بين البطريرك والمجلس الملي الى ان
تجتمع اللجنة وتصدر قرارها في
قانونية قيام المجلس الملي العام بعد
انتهاء مدته .

على اثر التطورات الاخيرة التي
حدثت في النزاع القائم بين غبطة
البطريرك والمجلس الملي العام ، امر
البطريرك برفع الحراسة التي كانت
موضوعة على ابواب ديوان المجلس
الملي ، وبغض الاختتام الموجودة على
خزائنه ، وقام القمص مرقس
سرجيوس الوكيل العام للبطريركية
بتسليم المفاتيح الى الأستاذ عبد
النور مجلى المنتدب من قبل المجلس
الملي لإدارة الديوان

حرم أعضاء المجلس الملي

وقدم اثنان من أعضاء المجمع
المقدس اقتراحاً الى غبطة البطريرك
باصدار حرم على بعض أعضاء المجلس
الملي لوقفهم ضد غبطته وتحديدهم
لسلطته ، ومن شأن هذا الحزم
ايقاف عضويتهم في المجلس الملي ،
وبذلك يصبح العدد السابق غير
قانوني ، وفي هذه الحالة تعين لجنة
مالية تقوم باجراء الانتخابات الجديدة
برئاسة البطريرك
ويستند هذا الرأي الى سابقة
حدثت في الانتخاب الذي اجري
للمجلس الملي العام في سنة ١٩٢٧
حيث قيد القمص مرقس سرجيوس
اسمه في جدول الانتخاب ورشح نفسه
لعضوية المجلس الملي ، ثم تقدم ضده
طعن بعدم احقية في قيد اسمه او
ترشيح نفسه لصدور قرار بحرمهم من
المجمع المقدس بسبب خروجه على
تعليمات صدرت اليه من البطريرك في
ذلك الوقت ولم يدع لها . وقد
قبل المجلس الملي العام هذا الطعن
وأعتبر قرار الحزم واجب النفاذ اذا
صدر من جهة تملك اصداره

سابقة للحرم

وقد حدثت في الانتخابات التي
اجريت للمجلس الملي الفرعي في اخميم
وسوهاج في شهر ابريل سنة ١٩٤٥ ،
ان فاز خمسة من الاعضاء ، انعدم